

أختلال التنمية الريفية الحضرية ومحددات الأحتلال الأسرائيلي في محافظة القدس- فلسطين *

الدكتور مسلم أبو حلو

أستاذ الجغرافيا السياسية المشارك

دائرة الجغرافيا ودراسات المدن - جامعة القدس

مقدمة:

يحتل قطاع الإسكان في بلدان العالم قمة أولويات التنمية والتحضر البشري، ويعد احد أهم محاور معايير التقدم والرفاه فيها. ويؤثر إهمال تفعيلة وتطويرة سلبا، كما ونوعا ، على كافة شرائح المجتمع، بغض النظر عن مستوياتها، وأماكن تواجدها. ادى استمرار احتلال اسرائيل للأراضي الفلسطينية المحتلة ، منذ اكثر من نصف قرن، وما واكبه من إجراءات وسياسات احتلالية وجهت لصالح المحتل على حساب تحقيق التنمية والرفاة لمواطني الأراضي الفلسطينية، وعلى وجة التحديد مدينة القدس ومحيطها الحضري، الى تفاقم العديد من المشاكل والقضايا الأجتماعية والأقتضادية، علاوة على الواقع السياسي المتمثل بالقهر وسلب الأرادة، وطمس المعالم العربية والأسلامية للمدينة ومحيطها. من هذه المشاكل، بل ومن اهمها على واقع ومستقبل التنمية في الأراضي المحتلة مشكلة الضائقة السكنية بشقيها الكمي والنوعي. فخصائصها ودينامياتها ،

*ننشر هذا البحث احتفاءً بمناسبة اختيار القدس عاصمة للثقافة العربية لعام 2009 ،

والتي نتمنى تحريرها من الصهاينة .

وما يمكن ان تسفر عنه من نتائج وتداعيات على مستقبل الأراضي الفلسطينية ككل، وعلى مدينة القدس العربية ومحيطها الحضري على وجه الخصوص أزمة ومعضلة حقيقية امام اي محاولات او جهود تنموية في تلك المناطق . وبات من الواجب قبل الحديث عن التنمية وآفاقها في تلك المناطق تشخيص هذا الواقع والتعرف على مكوناته .

نجم عن استمرار الاحتلال، وتصاعد وتيرة عملياته وممارساته الاحتلالية في الأراضي المحتلة، وفي محافظة القدس وعاصمتها على وجه التحديد، تلاشي مكونات ودعائم عمليات التنمية، وبخاصة ما يتعلق بقطاع الإسكان. وهذا بدوره مخالف لتوجهات وتوصيات غالبية المؤتمرات الدولية التي التمت من اواخر العقد الأخير من القرن المنصرم حتى الآن ، والتي ركزت اهتمامها حول التنمية. لقد حثت جميع هذه المؤتمرات كما هو الحال في مؤتمر قمة الأرض عام 1992، وكذلك في مؤتمر قمة السكان والتنمية في القاهرة عام ، 1994 ، ثم مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن عام 1995 ، ومؤتمر المونل الثاني في اسطنبول عام ، 1996 وما تلاها من مؤتمرات، على إن السير في طريق التنمية المستدامة في عالم أخذ بالتحضر، هي بالتأكيد السبيل الآمن لدخول القرن الحادي والعشرين.

أن ما نجم عن سياسات الاحتلال للأراضي الفلسطينية منذ عام 1967 وحتى الآن، من سيطرتها على نحو 60% من الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية، وعلى أكثر من 90% من اراضي محافظة القدس ، وما تقوم به اسرائيل من ممارسات على صعيد تهويد المدينة، وعزلها عن محيطها العربي، وما تقوم بتنفيذه من خطط بهدف طمس الوجود العربي والإسلامي في إقليم القدس ، والأراضي الفلسطينية واقتلاع للسكان في، هذا الإقليم على وجه الخصوص ، وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة على وجه العموم. ادت جميعها الى تهميش وتحجيم اي مشاريع تنموية محتملة ، وفرضت في الوقت ذاته واقعا مأساويا على مشاريع التنمية الحضرية لهذا الإقليم في الوقت الراهن والمستقبل على حد سواء.

مدخل:

اتصفت عملية النمو الحضري في الضفة الغربية خلال الفترة من 1948-1967 بالبطيء ، حيث بلغت نسبة الزيادة في اعداد الحضر في احد عشر مدينة خلال تلك الفترة نحو 45%، بينما زاد عدد سكان الريف بنسبة 111% (Nakhlah,1979). يعزى ذلك كليا أو جزئيا، إلى زيادة عدد التجمعات الريفية من (264) تجمعا إلى (400) تجمع خلال تلك الفترة . وقد ظهرت معظم هذه القرى في مناطق الخليل والقدس وجنين، والتي يرجح إن يكون معظمها قد تطور من تجمعات بدوية رعوية أو من توسع لمجموعات صغيرة من البيوت والخرب التي لم تكن تصنف قرى من قبل (Abid.S.,1987).

الأدلة على وجود عملية تحضر حقيقية في الأراضي الفلسطينية غير متوفرة (كوين،اطوني.1995). بالرغم مما كشفت عنه نتائج التعدادين العامين للسكان والمساكن الذي تم إعدادهما عامي 1997 و 2007، والتي تشير الى ان نسبة السكان الحضر في الضفة الغربية بلغت 53.1% و 54 % على التوالي. الا انها تحتاج الى المزيد من الحرص عند استخدامها في الدراسات الحضرية(الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني، 1997، 2007). فالعوامل الرئيسية التي يمكن أن تشجع الحركة من القرى الى المدن هي ازدياد أعداد السكان بأكثر مما تتحملة قدرة الأراضي وخلق وظائف صناعية في المدن . وكلا العاملين قليل الأهمية في حالة الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية منها في اي مكان آخر. من جهة أخرى يستدل من المعطيات الأقتصادية أن نسبة الدخل القومي العام بحساب ما تساهم به الزراعة قد زادت بالتأكيد منذ عام 1967، على الرغم من أن نسبة قوة العمل في العمالة الزراعية قد انخفضت(الجهاز المركزي للأحصاء 1999).

ومن الملاحظ أن انتقال الفلسطينيين خلال الفترة السابقة وحتى الآن كان في الغالب تجاه سوق العمل الإسرائيلي، أو على شكل هجرة، وبخاصة هجرة الأزواج إلى الخارج بدلا من الانتقال إلى المدن، سيما وأن مدينة القدس الشرقية التي تعد

أكبر تجمع حضري فلسطيني ظلت مغلقة أمام المهاجرين الفلسطينيين المحتملين من ريفها وباقي المناطق الفلسطينية منذ أن باشرت إسرائيل ضمها لها . علاوة على ذلك تشهد هوامش المدينة وريفها هجرة معاكسة من المدينة إلى الهوامش الواقعة خارج حدود المنطقة التي تم ضمها والتي تشكل حاليا نحو 90% من مساحة المحافظة (الجهاز المركزي للإحصاء، 1999)

وتشير نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام 1997 في فلسطين أن أعلى نسبة من الفلسطينيين الذين لم يغيروا مكان اقامتهم المعتاد منذ الولادة هم ممن يقيمون في الريف (الجهاز المركزي للإحصاء . 2000). من ناحية أخرى تدل النتائج المتعلقة ببيانات الهجرة الداخلية في الأراضي الفلسطينية بموجب التعداد العام للسكان والمساكن لعام 1997 أن كل من مدين نابلس، والخليل ورام الله هي التي تشهد ارتفاعا في معدلات الهجرة إليها بشكل مميز عن باقي المدن الأخرى. أما العوامل التي تشجع على ارتفاع وتيرة التحضر في السنوات الأخيرة فيمكن ارجاعها الى عاملين رئيسيين هما: مصادرة الاسرائيليين للأراضي الزراعية ، و الصعوبة في الحصول على تراخيص بناء في القرى بدرجة أكبر مما عليه الحال في المدن التي تقوم على ادارتها بلديات .

يستدل من تحليل توزيع السكان بين الريف والحضر، بموجب تحديد مفهوم أنواع التجمع السكاني، الذي اعتمده الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عملية التعداد ان (74) تجمعا سكانيا من أصل (642) تجمعا، هي مناطق حضرية يزيد عدد السكان فيها عن 4999 نسمة، في حين يوجد نحو (512) تجمعا يقل فيها عدد السكان عن 3000 نسمة عام 1997 (عبد الهادي، 1998) .

وتشير الدراسات السابقة، حول هجرة السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية من الريف إلى الحضر، أن الهجرة من التجمعات السكانية الأصغر كانت أعلى من الهجرة من القرى الأكبر التي تحول قسما كبيرا منها إلى مدنا متوسطة . وربما يعزى ذلك إلى عدم توفر الخدمات في الأولى، والتحول من العمل في قطاع الزراعة إلى

العمل في نشاطات أخرى، إضافة إلى عدم توفر المساكن والتراخيص في تلك التجمعات، سيما التي كانت تجاور مستوطنات إسرائيلية. (نفس المصدر)

إلا أن الوضع في محافظة القدس مختلف تماما، فمنذ احتلال إسرائيل للمدينة، قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتحديد الهجرة إليها سواء من محيطها أو من خارجة. وشهدت حركة السكان في المحافظة اتجاها عكسيا منذ البداية. لقد نمت التجمعات السكانية الأقرب من المدينة وباتت بموجب قرار توسيع حدود البلدية، وقرار توحيد شطريها أحياء من المدينة تنمو بوتيرة متسارعة على حساب المدينة نفسها. فبعد ضم العديد من القرى القريبة من المدينة إلى حدود المدينة، واستثناء التجمعات السكانية المحيطة كبيرة الحجم عند تطبيق عملية التوسيع والضم، جاءت نتائج التعداد السكاني للمحافظة عام 1997 مخالفة تماما لما هو عليه الحال في بقية المحافظات الفلسطينية. فقد بلغت نسبة السكان الحضر في محافظة القدس عام 1997 نحو 39.8% من مجموع سكان المحافظة في حين اعتبر 5.9% تجمعات لمخيمات اللاجئين والباقي اعتبر تجمعات ريفية. (Jerusalem Institute of Israel Studies, 2002)

وبالرغم من استمرار الجدل حول إشكالية تعريف ما هو حضري وما هو ريفي منذ فترة طويلة، وما يواجه عمليات قياس التحضر كميا ونوعيا على الصعيدين المحلي والعالمي، تظل مسألة التحضر والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها، في مقدمة الأولويات عند صياغة السياسات الإنمائية في معظم دول العالم، خاصة في فلسطين كأحد دول العالم النامي حيث يتزايد السكان بسرعة كبيرة تفوق الإمكانيات المتوفرة لتلبية الحاجات السكانية المتزايدة، ومواجهة المشكلات الناجمة عن الاختلال البارز في التوزيعات المكانية السكانية، ونشوء التجمعات السكانية المعزولة وتضخم عدد المقيمين فيها، مما يستوجب التخطيط لدراسة ظاهرة التحضر الزائف المفروض عليها بهدف مواجهة نتائجها وضبط حركتها.

اصبح الأهتمام بما سيترتب على النمو السريع للتحضر الزائف ، من الموضوعات التي اولتها الهيئات والمؤسسات الرسمية وشبة الرسمية والدولية على حد سواء اهتماما مميذا. وشرعت منذ مدة ليست قصيرة في البحث عن السبل والطرق التي تساعد في وقف الظاهرة، الحد من آثارها السلبية،ومن صياغة سياسات سكانية ملائمة تستطيع من خلالها الموازنة بين الموارد والسكان،وتساعد في نجاح مشاريع التخطيط الحضري والأقليمي،التي من شأنها التغلب على النتائج السلبية الناجمة عن هذه الأوضاع المفروضة.

وإذا كانت ظاهرة التحضر من حيث سرعة انتشارها في العالم والعالم العربي على حد سواء، تعتبر من ابرز الظواهر التي تميز القرن الحادي والعشرين، فان الوضع مختلف تماما في الأراضي الفلسطينية وفي محافظة القدس تحديدا. فقد ترتب على سيطرة إسرائيل على 90% من الأراضي المحافظة، وإقامة الكتل الاستيطانية في تلك الأراضي، وتنفيذ مخطط جدار العزل والضم عمليا منذ عام 2002، وما نجم عنها من عزل ل 33 تجمعا سكانية فلسطينيا عن مركزها تماما، وتقسيمها إلى سبعة كانتونات منفصلة غير مترابطة ، وفي تحويل عشرين تجمعا سكانية آخرا تحيط بالمدينة الى أحياء فقيرة مكتظة بروز حالة فريدة تعيشها محافظة القدس خاصة والأراضي الفلسطينية عامة.

وعليه فان ما تمر به محافظة القدس على وجه الخصوص والأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية على وجه العموم يعد مرحلة دقيقة وحاسمة تتمثل في سياسة عزل ديموغرافي للسكان الفلسطينيين مقابل عمليات توسع ونمو في الاستيطان والتهويد. يتطلب الإسراع في وقف هذه العمليات والقيام بالاستقصاءات الأساسية للدراسات الاجتماعية والاقتصادية بهدف تحديد احتياجات المرحلة القادمة وصياغة البرامج اللازمة لتلبية حاجات الصمود والاستمرار.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى عرض وتحليل دور الاحتلال الإسرائيلي ، كعامل سياسي ، ممثلاً بالاستيطان وجدار الفصل العنصري في تشكيل وتوجيه أنماط التنمية الحضرية، في محافظة القدس. و توضيح آثارة في تشكيل مورفولوجية العمران الحضري في المدينة، والمحافظة على حد سواء.وأثرة على تجديد اتجاهات النمو الحضري فيها.

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة ، اعتمد الباحث المنهج الوصفي والتحليلي الأستنتاجي في البحث، حيث تم معالجة البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من مصادر رئيسة وثانوية مختلفة، في سياق تاريخي ووصف علمي مقنن. في حين وظف منهج الأستنتاج من خلال استقراء تطور المعطيات الخاصة بواقع التطور السكاني والتوجيه العمراني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتحليل واستقراء ابعاد وآثار سياسات الأحتلال واجراءاتة على واقع التوزيع السكاني وتحولاته وما واكبها من نتائج على الصعيد انتشار احزمة البؤس والفقر، والعزل، في المدينة وهوامشها الحضرية ومن نمو وتسارع في ظاهرة السكن العشوائي والمشاكل الأجتماعية والأقتصادية المرافقة لهذة التحولات. ولتحقيق ذلك ستركز الدراسة على :

- (1) إبراز التوزيع المكاني للسكان في محافظة القدس وتوضيح طبيعته ومكوناته مع بقية المناطق في الأراضي المحتلة واعتماد المعطيات الإحصائية بهدف إبراز هذا الواقع وتطوره التاريخي في محاولة لفهم التوقعات المستقبلية.
- (2) تحديد مظاهر الاختلاف القائمة بين الأراضي الفلسطينية وغيرها من المناطق في العالم سواء من حيث وتيرة النمو السكاني والتوزيعات المكانية له ودور

وعلاقة المدينة بالريف في الأراضي الفلسطينية ، ذلك أن خريطة التوزيعات السكانية في فلسطين ومحافظه القدس تبرز نموذجا غير مألوف بعد في العالم، في الوقت الذي يبقي فيه النمو السكاني السريع السمة الرئيسية للديموغرافيا الفلسطينية والذي من المتوقع استمرارية خلال الفترات القادمة وخلال معركة الصراع الديموغرافي العربي الإسرائيلي.

(3) التركيز على مسألة الحصار الحضري ، والاختلال المتزايد في نمو التوزيعات المكانية للسكان المفروضة تحت وطأة التهجير والترانسفير البطيء وذلك من خلال قراءة التحولات الديموغرافية في التجمعات السكانية.

(4) توضيح اثر التحولات الديموغرافية في نشوء أحزمة الفقر والبؤس في المدينة وهوامشها الحضرية وتسارع حركة السكن العشوائي وتفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

(5) أثر عمليات الحصار والضم على التوجيه العمراني والاند سكيب في التجمعات الريفية المجاورة لمدينة القدس.

الترابط الريفي الحضري والتنمية الحضرية المستدامة :

في هذا القسم سيتم توضيح آليات واحتياجات عملية الترابط الريفي الحضري من خلال إبراز دور كل من الريف والحضر في التنمية الحضرية المستدامة التي أصبحت منشدا أساسيا لدي المؤسسات والهيئات المختصة فيه منذ الربع الأخير من القرن الماضي.

1- البعد الريفي في التنمية الحضرية المستدامة

ادى الجدل القائم منذ فترة طويلة حول إشكالية التعريف والتفريق، بين ما هو ريفي وما هو حضري، إلى ظهور اتجاهات ورؤى متباينة تصل إلى مرحلة الخلاف الكلي. ومع ذلك يمكن حصر وجهات النظر حول هذا الموضوع في وجهتي نظر

هما: الأولى ضد الحضنة والأخرى محبذة لها. ففي حين يرى أصحاب وجهة النظر المضادة للحضنة، أنها عملية تؤدي إلى تدمير البيئة الاجتماعية، وتعمل على إخفاء الحياة الريفية. يرى أصحاب وجهة النظر المؤيدة لها على أنها عملية تقدمية، وقوة رئيسة تدفع إلى الابتكار التكنولوجي، والتنمية الاقتصادية والتغير الاجتماعي والاقتصادي. وعلية فلا غرابة أن ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى المدن بمختلف أحجامها أنها الوسيلة الفاعلة في تحريك عمليات النمو الاجتماعي والاقتصادي معا. (الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2003)

ومع ذلك لم يمنع الخلاف على تحديد مفهوميهما معظم المنشغلين بها من محاولة فهم أوجه الارتباط بين الحضر والريف. وهذا بدوره يجعل من الضروري إعادة النظر في استعراض المناهج والسياسات تجاه هذا الموضوع. مما سينتج عنها من تأثيرات قوية على نُهج التنمية وخطط وسياسات الاستثمار. من هنا ينظر الى أن الاستثمارات في المجالات الريفية والحضرية على انهما متكاملان لا متنافسان. أما فيما يتعلق بالاتجاهات حول العلاقة بين الريف والحضر فيمكن رغم اختلافها تبويبها في اتجاهات اربع هي:

أولاً: الاتجاه المتأثر بفكر العولمة، والذي يري ان العولمة ستؤدي الى خلق اشكال جديدة من الارتباط بين المدن الكبيرة والمناطق الريفية (المدن الثانوية). والتي وصفتها بعض التحاليل بظهور "اقتصاد الأرخبيل" الحضري " وإضفاء طابع المدينة الكبرى على الاقتصادي العالمي".

ثانياً: اتجاه متأثر بظاهرة الزراعة الحضرية وشبه الحضرية، والذي يرى أن تعميق شدة الفقر الحضري في السنوات الأخيرة قد ادى بالكثير من الأسر الحضرية، وبخاصة في البلدان الأقل نمواً إلى البحث عن مصادر إضافية للغذاء وللدخل بعدة طرق من بينها الزراعة الحضرية.

ثالثاً: اتجاه ذو صلة بهجرة العودة، ويرى اصحابه ان عمليات التقليل وتحقيق الوفورات التي نتجت عن برنامج الموائمة الهيكلية الاقتصادية قد أدت لدى القليل من البلدان إلى إطلاق العنان لعملية الهجرة العائدة، حيث بدأت بعض الأسر بهجرة معاكسة إلى مواطنها الريفية لأسباب اقتصادية بصفة خاصة، ولأسباب البقاء على قيد الحياة. ومع ذلك فإن هناك بعض الشكوك الخطيرة التي تكتنف المعنى الكمي وتواتر حدوث هذا الاتجاه.

رابعاً: اتجاه ريفنة العمالة الحضرية، ويرى اصحابه أن عمل أعداد كبيرة من عمال الزراعة المؤقتين لدى الشركات التجارية وخاصة أثناء موسم جني المحاصيل ممن يسكنون في المدينة، قد اطلق العنان لتنوع مصادر الدخل بين الأسر الحضرية الفقيرة. وإذا أضفنا ذلك إلى الزراعة الحضرية، سنجد انة من الأمور التي توضع بصورة متزايدة على محك الاختبار، تلك التعريفات التقليدية لما هو حضري ولما هو ريفي، حيث أن حدودهما المادية والمهنية تصبح غير محددة، ومن ثمة يظهر النموذج الناشئ لريفنة المناطق الحضرية بكل ما يرافق ذلك من مشاكل. (المصدر نفسه)

لقد أدت مستويات التحضر المتسارع إلى ما سبق ذكره من تغييرات . ومع استمرار معدلات النمو الحضري في العالم، وتوقع أن تستمر هذه المعدلات في الزيادة، خصوصاً في البلدان النامية، وتوقع أن يتجاوز عدد سكان المناطق الحضرية عدد سكان المناطق الريفية، وفي الوقت الذي باتت فيه ظاهرة الحضرة ظاهرة متنامية في جميع البلدان والأقاليم، وفي ضوء ما يرافقها من اتساع في نسبة الفقر الحضري والتي فاقت نسبة الفقر الريفي فقد أصبح الاتجاه المواكب للحضرة الحديثة اقرب ما يوصف بحضرة الفقر. حيث أنه خلال الفترة 1970 – 1985، ازداد عدد السكان الذين يعيشون في فقر داخل مناطق حضرية بنسبة 73% بالأرقام المطلقة، بينما وصل هذا الرقم في المناطق الريفية إلى 22%. وفي عام 1991، قدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه بحلول عام 2000 ستكون الأسر الحضرية الفقيرة قد ازداد عددها بنسبة 76 في المائة، بينما أكثر من نصف فقراء العالم سوف يكونون قاطنين

للمدن. ومن الواضح أن المدن الكبيرة والصغيرة سوف تلعب دوراً متزايداً في التقليل من الفقر الوطني، وأنه لتحقيق ذلك ينبغي لعملية الحضرة أن تكون مستدامة، وإلا فإن عدم الارتياح السائد سوف يستمر لغير مصلحة الجنس البشري. (موندل الأمم المتحدة- ادارة التنمية الدولية، 2002)

2- تأثير التنمية الحضرية المستدامة على المناطق الريفية

إن ما تتطلبه عمليات النمو الحضري المتسارع من استخدام لمقادير ضخمة من المواد، وما يترتب عن استخدامها من قدر عال من الملوثات التي تضر سلبا بالهواء والماء والتربة، إضافة إلى ما ينجم عن تركيز السكان بشكل مرتفع في المناطق الحضرية، وما يتبعه من زيادة في الطلب على المواد المطلوبة للاستهلاك بمختلف أشكاله، والذي سيكون في الغالب على حساب أفضل الأراضي الزراعية، يجعل أمر توفيره، امراً مثقلاً للبيئات الريفية، حيث لا تستطيع تحقيقه، ما لم يتم إدارة عمليات التحضر بشكل سليم مدروس. والذي لن يتحقق إلا عن طريق إتباع سياسات التسعير الملائمة والاضطلاع بالبرامج التثقيفية، وإنشاء آليات منصفة لإتاحة الاستخدام، لتكون سليمة من الناحيتين الاقتصادية والبيئية". (الأمم المتحدة ، مصدر سابق) ، ومع أن آثار التنمية الحضرية المستدامة على الريف غالباً ما توصف بالتشابك والتعقيد ، إلا أن أهم هذه آثارها يمكن تلخيصه تحت الجوانب التالية:

1 – الآثار الاقتصادية:

طالما أن العلاقة بين المناطق الحضرية والريفية اقتصادياً علاقة تبادلية. وأن كل منهما يشكل السوق للآخر، بغض النظر عن قيمة وطبيعة السلع والمواد المتبادلة بينهما. فإن العلاقة بينهما هي تكافلية. وفي هذا السياق لا بد من ضمان تقديم الحوافز المطلوبة من كل طرف للطرف الآخر. وبالتالي على الأسواق الحضرية تقديم حوافز قوية لزيادة الإنتاج الريفي، وفي الوقت ذاته على الأسواق الريفية وبنفس المستوى من القوة توفير حوافز لزيادة إنتاج السلع المصنعة داخل المناطق الحضرية. (الأمم

المتحدة ، مصدر سابق). ولضمان سير العمليات السالفة الذكر لا بد من ربط المناطق الريفية والمدن ببنية أساسية قادرة على تيسير تدفق العمليات والتفاعل بينهما. وهذا بدوره يشكل جوهر النمو الريفي واستراتيجيات مركز الخدمات التي تعد واحدة من استراتيجيات التخطيط التنموي الإقليمية الأكثر شعبية لدى البلدان النامية. لقد أشارت العديد من التجارب الدولية بخصوص مساهمة الحضنة الاقتصادية في التنمية الريفية في حالة التزام كل طرف بما هو مطلوب منة، إلى أن التأثير سيكون ايجابيا في مجال نصيب الفرد من الناتج القومي ومتوسط الدخل الفردي، وهذا بدوره سيحد من الهجرة من الريف للمدينة، إضافة الى دورة في تطوير المناطق الريفية النائية، من خلال تحويلات الريفيين قاطني المدن إلى أقاربهم في الريف .

2 – الآثار البيئية:

من المؤكد أن زيادة الطلب على الموارد الطبيعية، والتي سيتم توفير جلها من الريف، والتخلص من غير الصالح منها للاستهلاك، إلى ارتفاع نسب الملوثات المختلفة. ولما كانت عمليات التخلص من معظم هذه الملوثات في المناطق الحضرية ستتم على حساب المناطق الريفية، كان لا بد من وضع ضوابط تحول دون حدوث إخلال بيئي على حساب ضرورة توفير الاحتياجات، وإلا فإن المناطق الريفية تصبح بالوعات للنفايات الحضرية، التي ان لم تحسن إدارتها، ستؤدي إلى تلويث مصادر المياه بصفة خاصة، والنظام الإيكولوجي الكامل بصفة عامة.

ونظرا لان تأثير المناطق الحضرية غالبا ما يكون على حساب ظهيرا الريفي، والذي غالبا ما يوصف بأنه البصمة الإيكولوجية، فان الأمر يتطلب أن تعتمد المدن التخطيط المستدام، والنهج الإدارية الوطنية، المتمشية مع الاستراتيجيات الأوسع، الخاصة بالتنمية المستدامة وأدوات الإدارة البيئية. وبالتالي فان بحث أوجه الارتباط الوثيقة بين المناطق الحضرية والريفية، يمكن للإدارة البيئية المستدامة والفعالة من جانب المدن أن تفيد إيجابياً المجتمعات المحلية الريفية الملاصقة لها.

3- الآثار الاجتماعية:

دلت قرائن عديدة على أن الهجرة من الريف إلى المدينة، والحضنة بصفة عامة، ذات تأثيرات ديموغرافية إيجابية كثيرة على المناطق الريفية، وعلى التنمية الوطنية، أهمها استيعاب المدن المتوسطة والصغيرة للزيادة السكانية من المناطق الهشة بيئياً، والمزدحمة بالسكان. في نفس الوقت غالباً ما تؤدي عمليات التحضر إلى تقليل معدلات الخصوبة، ومتوسط حجم الأسرة. وما ينجم عن ذلك من تغيرات سلوكية في أسلوب الحياة التي تتسم بها المدن. بما في ذلك ارتفاع التعليم واستخدام التكنولوجيات الحديثة، وارتفاع سن أول زواج، وزيادة تشغيل المرأة، وارتفاع معدلات الوعي بموانع الحمل واستخدامها. كذلك فإن تكلفة العناية بالاحتياجات المختلفة للأطفال، وتكلفة الإسكان، أو المأوى، بالإضافة إلى الرغبة في الارتقاء بنوعية الحياة، كلها ستعمل في النهاية على تثبيط سكان المدن عن تكوين أسر كبيرة بنفس الحجم التي قد يكونوها لو كانوا في الريف. في الوقت ذاته ستؤدي الحضنة إلى انخفاض معدلات الوفيات، خاصة في الدول النامية بسبب توافر المرافق الطبية في المناطق الحضرية بصورة أفضل.

أما على الصعيد الاجتماعي، فيمكن للحضنة أن تلعب دوراً في التخفيف من حدة الفقر، وبخاصة في الدول النامية، من خلال التحويلات المالية الأسرية من الحضر إلى الريف. فلا تزال نسبة عالية من الحضر في العالم الثالث تحتفظ بصلات وثيقة مع المجتمعات الريفية التي نشأت وترعرعت فيها قبل هجرتها إلى المراكز الحضرية والتي تنوي العودة إلى مجتمعاتها الريفية عند التقاعد. (نفس المصدر).

يضاف إلى ذلك ما يمكن أن تجلبه الحضنة من تأثيرات غير منظورة في أنماط وأساليب الحياة الريفية. فقد يتأثر الأشخاص القاطنين في القرى الريفية النائية ويصبحوا حضريين دون الهجرة بالضرورة إلى المدن الصغيرة والكبيرة، طالما أن حصولهم على خدمات البنية الأساسية المرتبطة عادة بالمناطق الحضرية يمكن أن

يزداد، ومن ثم يمكن لأنماط سلوكهم أن تتحول من أنماط "ريفية" نموذجية إلى أنماط "حضرية".

منطقة الدراسة:

تقع محافظة القدس وسط الضفة الغربية ، على مساحة تبلغ نحو 353.68 كم² ، وتضم بالإضافة الى مدينة القدس "الشرقية" 44 تجمعاً سكانياً حسب تعداد السكان والمسكن 2007 (شكل رقم 1). تقسم المحافظة من حيث تبعيتها الإدارية الى منطقتين هما: منطقة (J1) التي تتبع ادارياً لسلطات الاحتلال وتدار من قبل بلدية القدس الأسرائيلية ، وتبلغ مساحتها نحو 46% من مساحة المحافظة، في حين تتبع المنطقة (J2) ادارياً منذ 1993 الى السلطة الفلسطينية باستثناء المناطق التي توجد فيها المستوطنات والمصنفة بمناطق (ج) بموجب الاتفاقية السابقة. أما عدد سكان المحافظة بقسميها J1 و J2 فيقدر بنحو 363,649 نسمة (5,15% من سكان الضفة الغربية ، و 9,6% من سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة) حسب التقديرات النهائية للتعداد العام للسكان والمسكن لعام 2007 ، منهم حوالي 239,014 نسمة في منطقة J1 ونحو 124,635 نسمة في منطقة J2. (الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني، 2008).

أحدثت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ احتلالها لأراضي الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، تغييرات جذرية على صعيدي الجغرافيا والديموغرافيا. تمثل أبرزها حجماً ونوعاً في مدينة القدس ومحافظةها. فقد وسعت قوات الاحتلال الإسرائيلي مساحة المدينة من (6,5 كم²) عام 1967 ، الى (70,4 كم²) عام 1999 (Hadawi, 1965)، (شكل رقم ، 2,3) . أدى ذلك إلى تضاعف مساحة المدينة نحو احد عشر مرة (Jerusalem Statistical Year Book, 1995). تم توسيع القسم الشرقي من مدينة القدس على حساب التجمعات السكانية العربية الريفية المحيطة بها ، حيث تم ضم مساحات شاسعة من أراضي (28) تجمعاً سكانياً

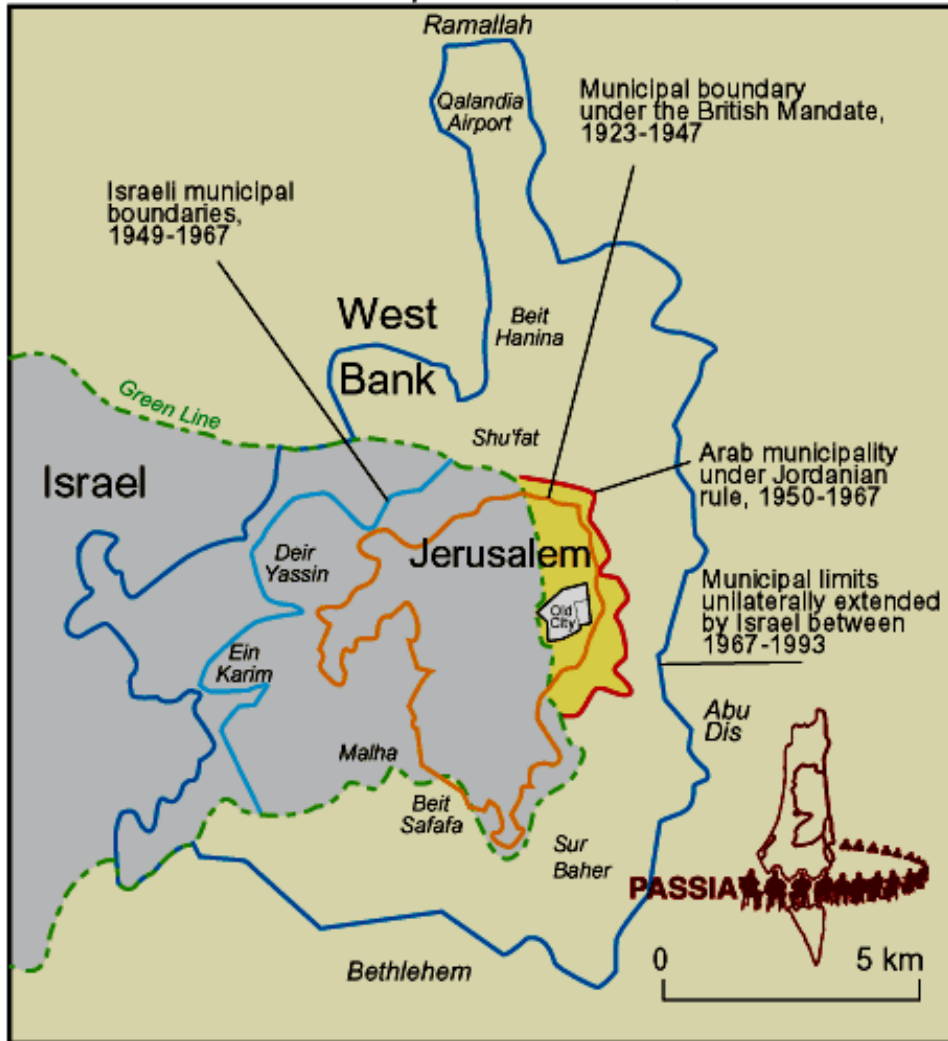
تحيط بالمدينة من جهاتها الجنوبية والشرقية والغربية، والتي في الوقت ذاته تشكل قرابة 50% من مساحة محافظة القدس بموجب التقسيم الإداري الفلسطيني بعد عام 1994 (شكل رقم 4) والذي جاء لاعتبارات أمنية ولتحقيق تفوق في الوجود اليهودي فيها بالدرجة الأساسية. (كتاب القدس الأحصائي السنوي، رقم (10)، 2008). وعلية فقد تم استبعاد التجمعات السكانية ذات الكثافات السكانية العالية من حدود البلدية (السكان وليس الأراضي). لتحقيق تلك الاعتبارات فعلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي قانون الأراضي المعمول به زمن الانتداب البريطاني حيث تم بموجب تطبيق مصادرة 85% من الأراضي التي تمت اضافتها لحدود البلدية بطريقة غير شرعية. حيث لم تترك سلطات الاحتلال ما يكفي من اراض لمواجهة متطلبات النمو الطبيعي للتجمعات السكانية الفلسطينية المجاورة للحدود المفروضة، او ما يكفي لمواجهة احتياجات النمو الطبيعي لسكان تلك التجمعات.

شكل رقم (1) موقع محافظة القدس



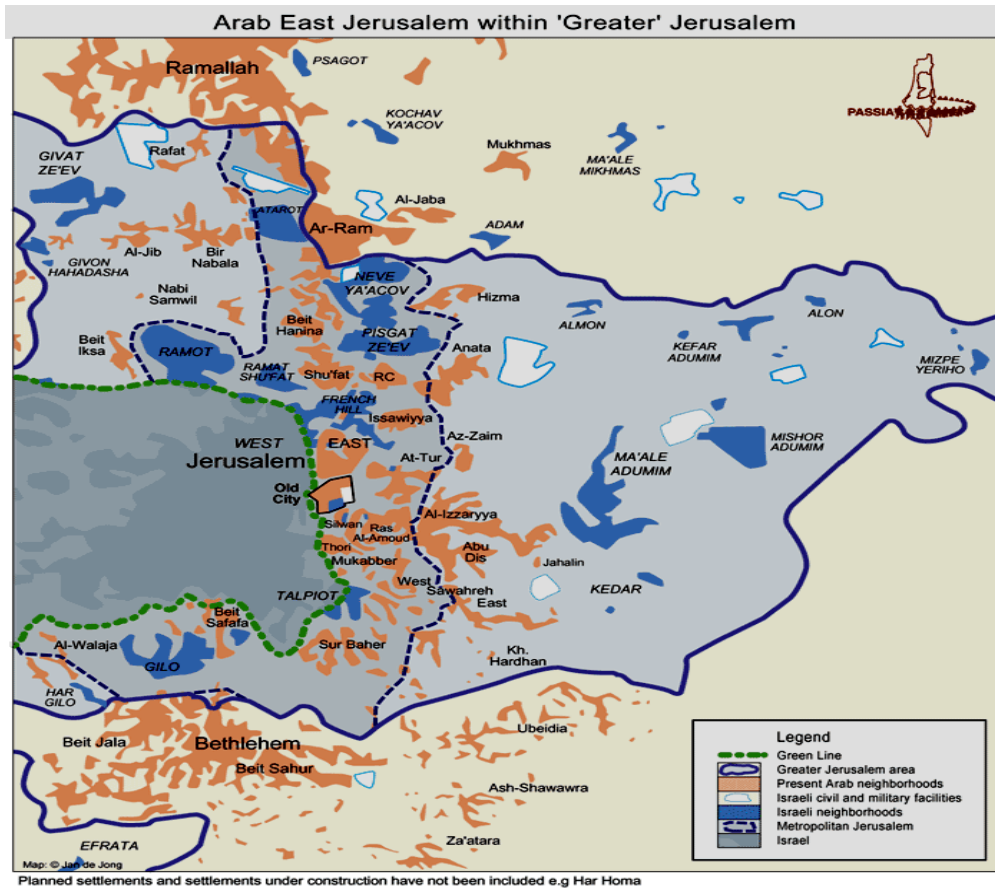
شكل (رقم 2) تطور حدود بلدية القدس (1948-2008)

Jerusalem Municipal Boundaries, 1947-2000



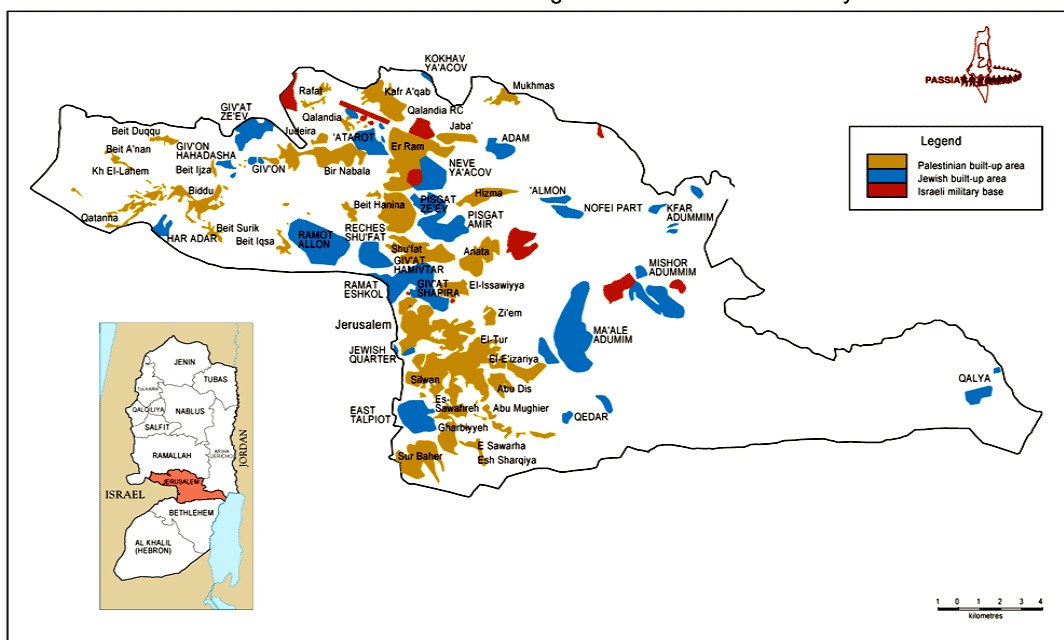
The Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs (PASSIA)

شكل (رقم 3) حدود القدس الكبرى



شكل (رقم 4) محافظة القدس حسب التقسيم الإداري الفلسطيني

The Jerusalem District according to the Palestinian Authority



رافق التغييرات المكانية المفروضة تحولات ديموغرافية في المدينة والمحافظة. فعلى صعيد اعداد السكان ارتفع عدد سكان القسم الشرقي من المدينة والمعروف بمنطقة (J1) من 76.2 ألف نسمة عام 1970 الى 221.0 الف نسمة عام 2007 (المصدر نفسة). في الوقت ذاته ارتفع عدد سكان بقية القسم الآخر من المحافظة والمعروف بمنطقة (J2) من 113.6 الف نسمة عام 1997، الى 141.5 الف نسمة لنفس العام. و تشير تقديرات الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني لعام 2007 الى انخفاض اعداد السكان في كل من منطقة (J1) و (J2) الى 362.5 الف نسمة من اصل 411.5 الف نسمة عام 2006. ويعود ذلك الى هجرة عدد كبير من المقدسيين من داخل حدود بلدية القدس الى الخارج بعد تنفيذ جدار العزل وفرض قيود مشددة على تواجد حملة الهوية الزرقاء " الإسرائيلية داخل حدود البلدية. (نفس المصدر).

لإحكام السيطرة على مدينة القدس ومحافظتها ، وطمس هويتها العربية الفلسطينية والإسلامية ، شرعت سلطات الاحتلال ومنذ عام 1967 تنفيذ وقرار خطط غير قابلة للألغاء او التغيير وشمولية في الوقت ذاته، هدفها السيطرة التامة على الأرض من خلال القيام بالعديد من الممارسات والأجراءات التنفيذية، كمصادرة الأراضي، شق الطرق، هدم المباني، وبناء المستعمرات وتخطيط استخدامات الأراضي. وأخيرا بناء جدار العزل . اسفرت تلك الممارسات المخطط لها عن ضم ما نسبته 36.7% من مساحة محافظة القدس إلى ما يسمى القدس الكبرى ، وسيطرتها على 90% من مساحة المحافظة ككل. (مؤسسة العلوم التطبيقية، القدس ، اريج، 2008) .

الدلائل على انتهاج اسرائيل سياسة التوسع والدمج بهدف تهويد المدينة ، هو مصادرة اسرائيل ل 33648 دونما من اراضي التجمعات السكانية المجاورة لجدار العزل في محافظة القدس حول حدود البلدية خلال الفترة من 2000-2008 وتهديدها بمصادرة نحو 40360 دونما اخرى في المناطق المحاذية للمدينة (نفس المصدر)

اما فيما يتعلق بعمليات التوسع والضم في حدود بلدية القدس في فترة الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية فقد شملت قرابة 28 حيا جديدا كانت خارج حدودها قبل عام 1967. وقد شملت عمليات التوسع جميع الهوامش الحضرية للمدينة من الجنوب، في حين استثنت عمليات الضم كل من بلدة أبو ديس والعيزرية من الجنوب الشرقي، وقرى الزعيم وحزما وعناتا وجبع ومخماس ومعظم أراضي قرية الرام من الشمال الشرقي. أما من جهة الشمال الغربي فقد تم استثناء كل من بلدة بير نبالا والجيب والجديرة وقلنديا ومخيم قلنديا ورافات، وبيت سوريك، وبدو، والقبيبة، وبيت عنان، وقطنه، وبيت دقو، وبيت أجزاء، وخراب أم اللحم، وبيت حنينا، وبيت أكسا، هادفة من ذلك استثناء التجمعات السكانية ذات الأعداد السكانية العالية من حدود القدس الكبرى للمحافظة على أن لا تتجاوز نسبة السكان العرب داخل حدود القدس الكبرى عن 28% من سكانها.

لم تقتصر الإجراءات الإسرائيلية على عمليات الضم، بل تعدتها إلى مصادرة مساحات واسعة من أراضي هذه التجمعات المحدودة أصلا، علاوة على إلزامها بمخططات هيكلية حالت دون عمليات النمو والتوسع لها الأمر الذي أدى إلى خلق مناطق سكنية مكتظة اقرب ما تكون شبيها ببيئات الـ *slum* و *squatter* ، وقد ساعدت كما ساعدت خصائص مواضع بعض هذه التجمعات على اتجاهات وأنماط تشكيلها العمراني الذي لا يلبي احتياجات ساكنيها وأصبحت بعد تنفيذ مخطط جدار العزل عبارة عن معازل حقيقية فرضت على ساكنيها خيار الاستمرار ضمن ظروف المعاناة أو الرحيل كخطوة أولى في مشروع الترانسفير الصهيوني.

لقد نفذت إسرائيل سياسات التهويد للمدينة ومحيطها خاصة ولأراضي الضفة الغربية عامة من خلال مخططات وبرامج معدة ومدروسة أسفرت في النهاية إلى تفرغ القسم الأعظم من أراضي المحافظة من سكانه ومحاصرة التجمعات السكانية وعزلها لإجبارها على ترك أراضيها طوعا (ترانسفير اختياري). أما أهم هذه المخططات فيمكن إجمالها وتوضيح نتائجها بما يلي:

المخططات الهيكلية في فلسطين:

اختلف حال التخطيط الهيكلي خلال العقود الماضية في الأراضي الفلسطينية باختلاف القوى السياسية والإدارية التي توالىت السيطرة على فلسطين. لقد تباينت هذه المخططات بناء على اختلاف أهداف هذه القوى. وتشابهت جميعها بأنها عملت على تعزيز وتثبيت وجود القوى الأجنبية لفرض سياسة الأمر الواقع على الأراضي الفلسطينية، من جهة، وتضييق الخناق والحد من النمو الديموغرافي والاقتصادي للسكان المحليين بقصد تفريغ الأرض من أصحابها الأصليين من جهة أخرى.

فلم تجر أي محاولة منذ عهد الانتداب البريطاني لفلسطين (1922-1948) لإعداد أية مخططات إقليمية أو محلية سوى ما تم في بداية الأربعينات من القرن المنصرم، حيث تم إعداد مخططين إقليميين لأراضي الضفة الغربية، أحدهما لمنطقة القدس والمعروف باسم (RJ5) والآخر للواء نابلس والمعروف باسم (SI5) وكذلك مخطط (R6) التي وضعها هنري كاندل المستشار البريطاني لشؤون التنظيم خلال عام 1942 وفقا لقانون تنظيم المدن رقم (28) لسنة 1936 (كوين، مصدر سابق). أما الخططان فقد اعدا حينذاك لواقع مختلف اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا عما هو عليه الحال الآن حيث لا زالت السلطات الإسرائيلية تستعملهما حتى الوقت الحاضر وخصوصا في المنطقة المعروفة وفقا لاتفاق أوسلو ب (منطقة ج / اي المنطقة التي تتبع السيطرة الإسرائيلية من الأراضي المحتلة)، كأساس لمنح رخص البناء في المناطق التي لا تقع ضمن مخطط هيكلية محلي، ولم يتم إعداد مخططات إقليمية جديدة تنسخ تلك المخططات لمنطقة الضفة الغربية حتى الآن.

ففي فترة الحكم الأردني للضفة الغربية وحتى بعد صدور قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية الأردني رقم (31) لسنة 1955، بقي العمل بهذين المخططين حتى بداية فترة الثمانينات، عندما قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي باستصدار رخص البناء وسياسة هدم البيوت وخصوصا في منطقة القدس. ولكن إسرائيل قامت بأجراء تعديلات على تلك المخططات أكثر ظلما وإجحافا حيث أعدت دائرة التنظيم المركزية

الإسرائيلية مشروع تنظيم إقليمي جزئي رقم (82/1) لمخطط القدس (5 rj) يعرف باسم " مشروع المركز " ويشمل جزءا من قضاء رام الله ومن قضاء بيت لحم ولواء القدس ، ليحد من التطور في البناء الفلسطيني حول القدس، وليخصص أراضي هذه المنطقة لإقامة مستوطنات يهودية، حيث خصص المشروع ما نسبته (13%) فقط من مساحة المشروع للبناء الفلسطيني والتي تضم (49) مدينة وقرية فلسطينية و سبع مخيمات للاجئين، بالمقابل خصص المشروع نسبة (17%) من المساحة لبناء المستوطنات اليهودية (وزارة الحكم المحلي، 2005) وبذلك يمكن تلخيص أهداف المشروع ب :

- 1) عزل شمال الضفة الغربية عن جنوبها وربط منطقة الأغوار بالساحل .
 - 2) توسيع منطقة القدس الكبرى من خلال إحاطتها بحزام استيطاني وفرض سياسة الأمر الواقع بشأن قضية القدس في موضوع التسوية.
 - 3) تسهيل توسعة رقعة الاستيطان اليهودي من خلال تقييد التصرف الفلسطيني في مساحات كبيرة من الأراضي تضاف مستقبلا الى ما تم مصادرتة من قبل سلطات الاحتلال.
 - 4) خلق إمكانيات النمو والتطور الفلسطيني في مختلف الميادين الحيوية ومحاصرة الفلسطينيين في بقع مضغوطة غير قابلة للتوسع.
- ومما تجدر الإشارة إليه إن هذا المخطط قد اكتفى بتحديد المناطق داخل حدود البلدية للمدن والمسطحات المقلصة للقرى الواقعة ضمنه، مما أدى إلى ترك العديد من الأبنية القائمة فعليا خارج حدود المنطقة المسموح للفلسطينيين بالبناء عليها وذلك تسهيلا لتنفيذ عمليات الهدم بحجة وقوعها خارج المخطط. مما سيؤدي إلى حصر الفلسطينيين داخل تجمعات سكنية ذات كثافة عالية، وضمان منع امتدادهم أفقيا. ولم يقتصر الأمر على الحد من امتداد العمران الفلسطيني أفقيا ، بل مارست سلطات الاحتلال كافة أشكال الضغوط للحد من البناء حتى داخل المسطحات المقلصة من خلال إصدار قواعد جديدة وشروط يجب توفيرها للحصول على رخص البناء منها

إثبات الملكية، و الحصول على تصديق رسمي لخريطة مفصلة للبناء، والشكل المعماري، ومنع البناء في المناطق التي تعتبرها سلطة التنظيم ضرورية لمنع الضوضاء، والمحافظة على الطبيعة وغيرها من الشروط التعجيزية الهادفة إلى تعطيل منح تراخيص البناء لعدم القدرة على توفيرها في كثير من الأحيان.

لقد تعرض سكان مناطق شمال الضفة وجنوبها إلى عمليات تضيق بخصوص عمليات البناء والانتشار لا تقل عما تعرض له سكان وسط الضفة رغم عدم نشر السلطات الإسرائيلية لأي مخططات إقليمية لها أسوة بمخطط المركز، وتشير الدلائل أن سلطات الاحتلال قيد الإعداد لمخططين لتك المناطق لا تقلا شانا في التقييد عن سابقهما. وحتى يتسنى لها إعلانهما قامت سلطات الاحتلال بممارسة التعطيل والتضييق على المواطنين الفلسطينيين بحجة إمكان تعرض ما يتقدمون به من مشاريع وطلبات لدائرة التنظيم مع تفاصيل وإحكام المخططين حتى يحين الوقت لنشرهما ولم تلتزم بما ورد في وضع التنظيم في المنطقتين حتى على أسس مخططات كاندل الانتدابية. وعلية فان ما تعانيه منطقة الوسط من عقاب مخطط له تعاني منه منطقتي الشمال والجنوب بسبب عدم وجود مخطط لهما.

أما المخطط الإقليمي الثاني الذي أعدته سلطات الاحتلال ، فكان مخططا إقليميا جزئيا للطرق أطلق عليه اسم طريق رقم 50. لسنة 1983، وذلك لإكمال الهجمة الإسرائيلية وأحكام الطوق على الفلسطينيين، والذي يقضي استحداث شبكة طرق جديدة في الضفة الغربية تتلاءم ومقتضيات التخطيط الإسرائيلي، وقد تمت المصادقة عليه في 1991/5/29م . يشمل هذا المخطط الطرق القائمة والمقترحة في الضفة الغربية . ويعد في الوقت ذاته امتدادا للمخطط القطري الإسرائيلي للطرق (مخطط قطري رقم 3) . أما أهم أهداف هذا المخطط فهو ربط المستوطنات الإسرائيلية المقامة في الأراضي المحتلة بعضها ببعض وإسرائيل. وتجاوز التجمعات الفلسطينية ما أمكن وعزلها بالتالي عن بعضها. كما وسيحقق المخطط عملية الدمج بين الضفة الغربية وإسرائيل وسيعمل على تدهور البنية التحتية الفلسطينية وتعزيز البنية التحتية

الإسرائيلية مما سيؤثر سلباً على واقع ومستقبل حياة المواطنين الفلسطينيين. فعلى صعيد ما سيتم مصادرتها من أراض فلسطينية لتنفيذ هذا المخطط يتطلب السيطرة على ما مساحته 280 ألف دونم إضافة إلى مساحة الطرق الموجودة أصلاً في الضفة الغربية والتي تبلغ مساحتها مع الإضافات الجديدة 367 ألف دونم. مما سيؤدي إلى تقطيع أوامر الاتصال بين الأراضي الفلسطينية وخسارة المزيد من مساحات الأراضي الزراعية مما حرم الكثير من مصدر الرزق. (نفس المصدر . ص. 30).

لقد تم استخدام خطط الانتداب البريطاني لخلق البناء الفلسطيني وخلق فرص للاستيطان اليهودي ولذا اختار الإسرائيليون أن لا يبطلوا تلك المخططات أو أن يحلوا محلها مخططات أخرى، بل فعلوا النقيض تماماً، عندما أعطوا هذه المخططات أهمية في السيطرة على البناء، وهو ما لم يكن من اختصاصها أو القصد منها من قبل قط. لقد ادخلت سلطات الاحتلال التعديلات السابقة على تلك المخططات كي تحول دون البناء الفلسطيني وتحد من اجراء تعديلات تشريعية فلسطينية بهذا الخصوص فيها ولأنها في الوقت ذاته لم تقدم أي ذريعة أو إستراتيجية للاستيطان الإسرائيلي في تلك المناطق. لذا استقرت السلطات الإسرائيلية في أوائل الثمانينيات على تعديلين مكملين لمخططات الانتداب أولها مشروع رقم 82/1 والذي يحتجز مساحات شاسعة من الأرض للمستوطنات اليهودية بينما يوفر الآخر مشروع الطريق رقم 50 الطرق الضرورية لوصول هذه المستوطنات بإسرائيل تمر عبر ممرات واسعة يتم إخلائها من أي وجود عربي.

أما مخططات تنظيم القرى التي أعدها مفوض دائرة التنظيم المركزية الإسرائيلي شمشوني عام 1981، لنحو 283 قرية فقد تميزت بعدم تحديدها المنطقة التي تعد من أجلها سياسات التنظيم، وأقتصرها على تحديد المنطقة المخططة العامة التي سينحصر فيها كل البناء الحضري. وأرتبطت جميعها بمناطق البناء التي تظهر في المخطط الإقليمي المعاصر للاستيطان اليهودي المعروف بمشروع 82/1. علاوة على أن جميع هذه المخططات كانت قد صممت لتشمل معظم ما هو قائم من بناء

حضري وتستبعد عمليا كل المناطق المهمة التي لم يتم التطوير فيها بعد. أما فيما يتعلق بمخططات البلديات (المدن) خلال فترة الاحتلال فقد استثنيت القدس من ذلك واعتبرت خاضعة لقوانين إسرائيل منذ أن أعلنت إسرائيل ضمها عام 1967. في الوقت ذاته كرست إسرائيل إستراتيجية إحاطة المدينة القديمة والسكان الفلسطينيين بسكان يهود من الجنوب والشرق والشمال. وبذلك عملت على فصل المدينة عن محيطها الفلسطيني. (نفس المصدر)

لقد انعكس الواقع المفروض على عمليات النمو الحضري سلبا من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، فعلى الصعيد الاجتماعي الديموغرافي تظهر البيانات المتعلقة بخصائص السكان في التجمعات تلك أن حجم الأسرة المقدسية يمتاز كمثيلاتها في مختلف التجمعات الفلسطينية في محافظات الضفة الغربية والقطاع بكون حجمها مقارنة بالإسرائيلية، وذلك بسبب الزيادة الطبيعية، حيث تبلغ نسبة الأسر التي يزيد فيها عدد السكان عن 4 أشخاص عن 48% من مجموع الأسر في حين تصل هذه النسبة إلى نحو 30% في الأسر اليهودية. (معهد الأبحاث التطبيقية، 1996) وهذا يعني أن حجم الأسرة سترك آثارا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كالكثافة السكانية والعلاقات بين أفراد الأسرة والخدمات الصحية والتعليمية والثقافية.

أما تأثير ذلك على متغير الكثافة السكانية فيبدو واضحا حيث تصل نسبة الأسر التي يقيم أكثر من اثنين من أفرادها في الغرفة فتقدر ب (66,1%) من الأسر الفلسطينية في مدينة القدس مقارنة ب (12,8%) من الأسر الإسرائيلية (الأفغاني، مرجع سابق). وهذا بدوره مؤشر على حجم الاكتظاظ داخل المساكن المقدسية والذي سترتب عليه مشاكل عديدة على المستوى الاجتماعي، والذي سيأزم من مشكلة الإسكان فيها إذا أخذنا بعين الاعتبار القيود الصارمة التي تفرضها السلطات الإسرائيلية داخل حدود بلدية القدس وخارجها على تراخيص البناء ومخططات استعمالات الأراضي.

إن ارتفاع الكثافة السكانية إلى 46% في الحي الإسلامي داخل البلدة القديمة مقارنة بكثافة السكن في الحي اليهودي فيها والبالغة 18,2% يكشف الظروف الخدمية الصعبة التي يعاني منها السكان العرب ويبين سبب افتقار بينتهم للخدمات والمرافق الكفيلة بتنمية مجتمعهم والنهوض بمستوى معيشتهم (نفس المرجع). والملاحظ أن سلطات الاحتلال تتعمد ومن خلال عدم السماح للعرب بالبناء إلا بإعداد محدودة أن الهدف منها هو رفع الكثافة السكانية داخل المسكن الواحد لإجبار السكان على مغادرة المناطق التي يعيشوا فيها بهدف تفرغها.

أما عن واقع التوزيع الجغرافي للسكان العرب داخل حدود بلدية القدس فيأخذ ثلاثة أنماط هي:

أولاً: البلدة القديمة والتي يصل عدد سكانها إلى 28333 نسمة يشكلون ما نسبته (17,1%) من إجمالي سكان القدس الشرقية، يقيمون داخل الأسوار في أحياء مكتظة تصل الكثافة فيها إلى 473 نسمة/هكتار بينما تقل هذه النسبة في الحي المسيحي في المدينة إلى 260 فرداً للهكتار الواحد. (معهد الأبحاث التطبيقية، مرجع سابق).

ثانياً: شرق وشمال البلدة القديمة، وتشمل تجمعات الشيخ جراح بيت حنينا، وتعتبر ظروفهم السكنية مناسبة إذا ما قورنت بالمنطقة الأولى حيث يسكن المنطقة الموظفين وفئات التجار والمهنيين في الغالب.

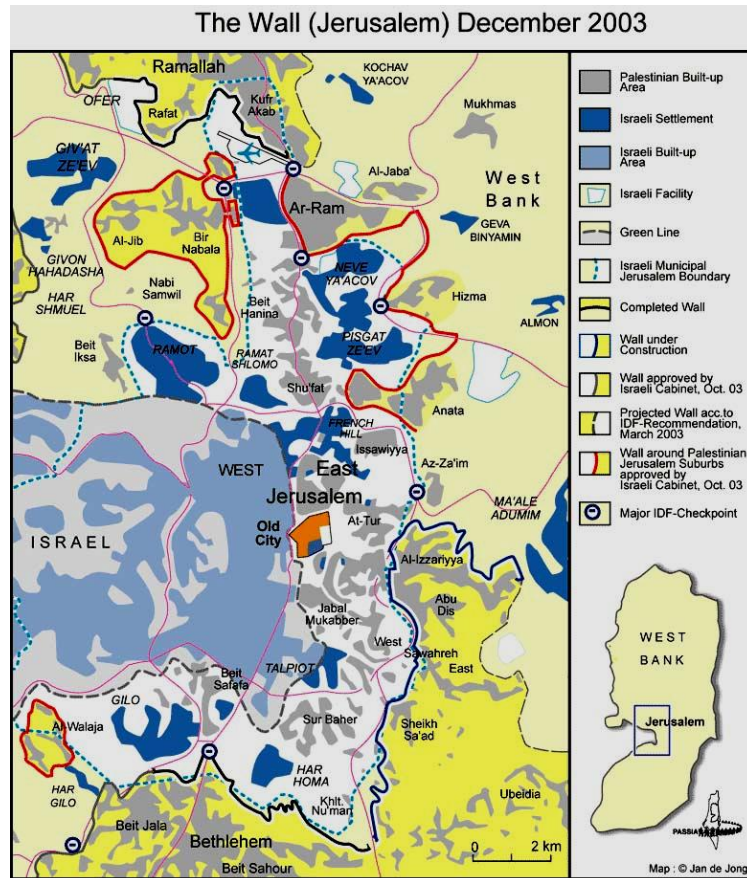
ثالثاً: جنوب البلدة القديمة، وتشمل مناطق سلوان، الثوري صور باهر، وتمتاز باكتظاظها وتراص المباني فيها وصعوبة توفير الخدمات نظراً لظروفها الطبوغرافية الصعبة.

بالرغم من الحاجة الماسة لمواجهة الزيادة السكانية والطلب على المساكن فقد سمحت سلطات الاحتلال خلال الفترة 1967 وحتى عام 1993 ببناء 10137 مسكناً بمعدل 362 مسكناً في العام الواحد في حين قدر عدد المساكن التالفة خلال تلك الفترة بـ 994 مسكناً أي بمعدل 35,5 مسكناً في العام، وتشير البيانات المتعلقة بالمساكن

والسكان أن معدل إشغال المسكن قد ارتفع من أسرة لكل مسكن عام 1967 ليصبح أسرتين تقريبا عام 1995. (نفس المرجع).

سياسات وإجراءات الضم والتوسع الأسرائيلية:

شكل رقم (5) جدار العزل والضم حول مدينة القدس



يهدف مخطط جدار العزل والضم الذي وضعت مخططاته الأولى في أواسط السبعينيات من القرن الماضي ، والتي أطلق عليها حينها اسم (النجوم السبعة) إلى احتلال المحورين الغربي والشرقي للضفة الغربية. وسيحقق تنفيذه السيطرة على 58% من أراضي الضفة الغربية . 20% منها (1132 كم2) تقع بمحاذاة حدود عام 1967 "الخط الأخضر" ، والنسبة الباقية تشمل اراضي منطقة الأغوار الشرقية المحاذية لنهر الأردن. "خط ألون".

نتج عن تنفيذ الجدار تقسيم اراضي الضفة الغربية الى أربعة كانتونات منفصلة تربطها معابر تسيطر عليها قوات الاحتلال الإسرائيلي. تشكل فقط ما مساحتها 2700 كم² ، اي ما يعادل 10% من مساحة فلسطين التاريخية، او 42% من مساحة الضفة الغربية. وهي الأراضي المسماة بمناطق "أ" و مناطق "ب" في خريطة اتفاقية أوسلو 1993. هذا يعنى تفرغ 58% من اراضي الضفة الغربية من سكانها، وتقطع اوصال الترابط بين المتبقي منها علاوة على فصل وضم 90% من محافظة القدس (20% من مساحة الضفة الغربية) تحت سيادتها . وعزل قرابة ربع مليون فلسطيني عن بقية الأراضي الفلسطينية.

أما فيما يتعلق بأثر الجدار على التجمعات السكانية الواقعة ضمن حدود محافظة القدس ، فهو الأخطر حيث تم عزل 51 حيا وتجمعا سكانيا تقع ضمن حدود المحافظة أو ضمن حدود بلدية القدس. وهذا بدوره التأثير المباشر على 15.5% من سكان الأراضي الفلسطينية. في حين نتج عن تنفيذ الجدار تأثر 206 تجمع سكاني او 38% من سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية بة (انظر جدول 1) .

جدول (رقم 1) التجمعات السكانية الفلسطينية المتأثرة بالجدار

النسبة المئوية لعدد سكان الضفة الغربية الإجمالي	التعداد السكاني	عدد التجمعات السكانية الفلسطينية	الموقع
5	115,500	53	جيوب غرب الجدار الرئيسي
6.4	147,700	28	جيوب شرق الجدار الرئيسي *
9.1	210,000	**23	شرق القدس
17.5	***402,400	102	بلدان وقرى قرب الجزء الشرقي من الجدار
38	875,600	206	المجموع

* الأحياء الفلسطينية الواقعة على أطراف الحدود البلدية للقدس.

** البلدات والقرى المحاطة بالجدار الرئيسي (مثل قلقيلية) وتلك المحاطة بجدار ثانوي (مثل طولكرم).

*** التعداد الإجمالي لسكان البلدات والقرى التي يوجد جزء من أراضيها غربي الجدار.

أما فيما يتعلق بالأراضي التي سيتم الاستيلاء عليها من قبل إسرائيل نتيجة لتنفيذ الجدار فكما هو مبين في الجدول رقم (2) ، فإن الإحصائيات الأخيرة تشير إلى فقدان 164.783 دونماً من الأراضي الفلسطينية لصالح بناء الجدار، موزعة ما بين المحافظات الفلسطينية، سواء كانت أراض حكومية أم خاصة. وستكون محافظة قلقيلية هي الأكثر تعرضاً للخسائر جراء بناء هذا الجدار .

جدول (رقم 2) مساحة الأراضي التي تم الاستيلاء عليها من التجمعات السكانية الفلسطينية حتى آب 2003م

المساحة بالدونم			المحافظة
المجموع	خاصة	حكومية	
57,404	20,261	37,143	جنين
39,860	37,395	2,465	طولكرم
49,877	49,077	800	قلقيلية
6,040	6,000	40	سلفيت
7,946	7,934	12	القدس
3,656	3,656	0	بيت لحم
164,783	124,323	40,460	المجموع

مشروع غلاف القدس

غلاف القدس هو مشروع استيطاني ضخم تقوم به الحكومة الإسرائيلية لتحقيق هدفها النهائي بتهويد مدينة القدس المحتلة وطرد السكان الفلسطينيين خارج حدود القدس البلدية، يتكون هذا الغلاف من جدارين: الجدار الشمالي والجدار الشرقي. بدأ العمل في الجدار الشمالي في شهر آب من عام 2002، أي بعد مرور شهرين من البدء في بناء "المرحلة الأولى" من الجدار في منطقة الشمال، ويتم بناؤه بمحاذاة حاجز قلنديا، حيث يجري العمل على بناء الجدار في كل من رافات وكفر عقب. وما تزال إسرائيل متمسكة بسياستها في "المزيد من الأراضي والقليل من الناس" فيما يتعلق ببناء الجدار في شمال القدس المحتلة، فإن الطريق التي يقطعها الجدار

ملتوية ومتعرجة بشكل يضمن القرب التام من المناطق المأهولة بالسكان ويؤدي بالتالي إلى الاستيلاء على الأراضي وعزل القرى "خلف" الجدار.

وسيلبغ اتساع الجدار في هذه المنطقة ما بين 40-100 متر، مع توافر ممر لمرور المركبات العسكرية وأجهزة عالية الحساسية وأبراج للمراقبة، بالإضافة إلى مناطق العزل. ويمتد جدار القدس الشمالي على أراضي القرى الشمالية مثل الرام (خلة الشيخ)، وقلنديا، وكفر عقب، والبيرة (رافات المصيون)، ورافات، وسيلبغ طوله في هذه المنطقة وحدها حوالي 8 كيلومترات، ناهباً 800 دونم من الأراضي، 500 دونم منها ستعزل خلف الجدار، بينما ستشكل الـ300 دونم الأخرى منطقة العزل للجدار.

وأدى جدار القدس الشمالي إلى عزل 15.000 شخص من حاملي هوية القدس المقيمين في كفر عقب ومخيم قلنديا للاجئين عن مدينة القدس، عن عائلاتهم وتجمعاتهم والخدمات العامة، وسيؤدي الجدار الشمالي كذلك إلى الضم الفعلي والمزيد من العزل لقرية قلنديا والجديرة وبيير نبالا والرام.

أما بالنسبة للجدار الشرقي، فتشير الدلائل المتناقضة إلى وجود خطة لبناء جدار شرقي، تبين الخارطة الحالية للضفة الغربية بوضوح النية الإسرائيلية في تقسيم الضفة الغربية إلى جزأين: شمالي وجنوبي في عمق الضفة الغربية، وإقامة عوازل عديدة داخل كل من هذه الأجزاء. ما زال التوسع الاستعماري المتواصل، الذي يعمل على ربط مستوطنات القدس بـ"معاليه أدوميم" ووادي الأردن، قائماً في إشارة محتملة إلى أن الجدار قد لا يحيط بالقدس الشرقية بشكل كامل.

ووفقاً لتقرير نشر في صحيفة القدس بتاريخ 2003/4/24، فقد بدأ العمل في الجدار في نهاية نيسان في كل من العيزرية وجبل الزيتون، بالإضافة إلى مستوطنة "معاليه أدوميم"، وبالنسبة لهذه المستوطنة فإنها تعمل على إظهار جانب آخر للجدران التي يتم بناؤها وخصوصاً تلك التي تحيط بالمستوطنات ومع وجود مسافة

شاسعة بين المستوطنة والجدار فإن هذا سيؤدي إلى الضم الفعلي للأراضي وتوسيع المساحات المخصصة للمستوطنات.

يتضح من خلال المخططات المتعلقة بمسار الجدار وما تم تنفيذه على أرض الواقعة أن جدار الفصل العنصري، سيخلق غيتوهات واحد في الشمال الغربي من جنين إلى قلقيلية، وأخرا حول القدس ويسمى غيتو القدس الذي يحيط بالمدينة المقدسة ودائرة المستوطنات الإسرائيلية حولها، وبذلك يكمل عزل القدس عن الضفة الغربية، وثالثها الغيتو الجنوبي في جنوب الضفة الغربية وسيحيط الجدار هنا ببيت لحم والخليل عن طريق استمراره من جنوب القدس المحتلة في الجهتين الشرقية والغربية، كما ستشئ جدراناً خراسانية بالقرب من موقعين دينيين مهمين وهما: قبة راحيل والحرم الإبراهيمي الشريف، وستشكل إلى جانب "الغيتوهات" الثلاثة العملاقة عدة سجون إضافية!

الغيتو الأول والثاني والثالث يعزل 95 ألف فلسطيني، عدا عن مائتي ألف في القدس الشرقية، كما سيحاصر 11.500 فلسطيني في 16 قرية من الجدار والخط الأخضر. كما سيترتب على تنفيذه خلق منطقة أمنية شرقية على طول الغور بمساحة 1237 كيلو متراً مربعاً أي ما يعادل 12.9% من مساحة الأراضي الفلسطينية وتضم هذه المساحة 40 مستعمرة إسرائيلية ومنطقة أمنية غربية بمساحة 1328 كيلو متراً مربعاً، أي ما يعادل 23.4% من مساحة الأراضي الفلسطينية - هذا يعني أن كلتا المنطقتين ستضم 45.3% من مساحة الأراضي الفلسطينية، ويخلق منطقة ثالثة تبلغ مساحتها 54.7% من الأراضي الفلسطينية والتي تضم المدن الفلسطينية الكبرى ستقسم إلى 8 مناطق و64 معزل "غيتو" فلسطيني.

وسيتيم من خلاله 45.3% من مساحة الضفة الغربية، تتوزع على محافظات الضفة الغربية على النحو التالي: جنين ستخسر 57404 دونما، أما طولكرم فخسارتها 39860 دونماً، في حين تبلغ مساحة الأراضي التي سيضمها الجدار إلى إسرائيل من قلقيلية 49877 دونماً ومن سلفيت 6040 دونماً، ومن القدس 7946 دونماً، ومن

بيت لحم 3656 دونماً، لتبلغ مساحة الأراضي المجرفة الحكومية والخاصة في محافظات القدس، بيت لحم، قلقيلية، سلفيت، طولكرم، جنين، 164783 دونماً. وعند اكتمال الجدار في القدس سيكون طوله الإجمالي 70 كيلومتراً تقريباً، وسيفصل ما يقدر بـ 249 ألف مواطن فلسطيني من القدس عن باقي أرجاء الضفة الغربية، بحيث يرتبط مسار الجدار بطرق فرعية ومستوطنات تشكل معاً حاجزاً فاجعاً يبدأ من رام الله حتى بيت لحم، ماراً بضاحية أبو ديس ليضم فعلياً 5.6% من الضفة الغربية. (شكل 5) ، هذا وتم إنشاء ما يقارب من 33 كيلومتراً من غلاف القدس في الشمال، أربع كيلومترات تبدأ من حاجز قلنديا حتى مخيم "عوفر" العسكري في منطقة رام الله، ووفقاً لشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية (PENGON) فإن جدار القدس الشمالي يفصل 10 آلاف نسمة من حاملي الهوية المقدسية الذين يعيشون في قرية كفر عقب ومخيم قلنديا للاجئين عن المدينة وروابطهم العائلية والاجتماعية، بالإضافة إلى حرمانهم من الخدمات العامة، وذلك فقط لإعطاء عدد من المستوطنين غير الشرعيين سهولة وحرية في التنقل والحركة من داخل الأراضي المحتلة إلى مستوطناتهم غير الشرعية والتي فاق عددها 250 مستوطنة على الأراضي الفلسطينية. ويبنى طريق دائري يصل المستوطنات المتناثرة بالقدس، في حين يطوق الضواحي الفلسطينية، كما يسلب 658 دونماً لذات الهدف، فيما يدمر ما يقارب من 40 منزلاً فلسطينياً، تاركين المواطنين المتبقين محبوسين بين الطرق والجدران. وتشير التقارير الخاصة بآثار الجدار على القدس إلى أن الجدار سيعزل 126 تجمعاً سكانياً فلسطينياً، في حين سيحاصر نحو 47 تجمعاً أخرى يبلغ عدد 183986 نسمة، بين الجدارين الرئيس والثانوي.

السياسات السكانية:

لجأت إسرائيل منذ اليوم الأول لاحتلالها القدس الشرقية إلى وضع سياسة سكانية مجحفة بحق الفلسطينيين، "اعتمدت على مواقف الحكومات الإسرائيلية المتلاحقة

والتي وضعت أسسها حكومة حزب العمل منذ عام 1967 منطلقاً من مبدأ تحجيم وتقليص عدد الفلسطينيين في القدس بما لا يزيد على 24% من النسبة العامة لسكان القدس بشطريها" (جرادات، محمد. 1998)

شكّلت وزارة الداخلية الإسرائيلية عام 1992 لجنة للتحقيق في ضم أراضٍ تقع شرقي المدينة، وأكدت هذه اللجنة على إبقاء النسب السكانية التي حددت عام 1967، وبناء على نفس التقرير الذي قدمته لجنة "كبر سكي" لوزارة الداخلية فإن نسبة اليهود في القدس ستصل إلى 77% من الحجم العام للسكان في عام 2020، وذلك بالعمل على زيادة عدد المستوطنين اليهود داخل حدود البلدية جنباً إلى جنب مع زيادة الاستيطان في المستوطنات المحيطة بالمدينة التي تقع خارج حدودها الحالية. (نفس المصدر)

وضع المهاجرين العرب من مدينة القدس بسبب الإجراءات الإسرائيلية حتى 1993

هجرة من القدس إلى خارج البلاد منذ عام 1967	16,917
هجرة من القدس إلى خارج حدودها البلدية	12,080
كانوا خارج البلاد عند وقوع احتلال 1967 وعليه لم يشملهم الإحصاء الإسرائيلي ولم يحصلوا على حق المواطنة في القدس منذ ذلك الحين.	7,630

(المصدر: جرادات، محمد. مصدر سابق)

كما اتبعت سلطات الاحتلال مجموعة من الإجراءات التعسفية ضد السكان العرب بهدف تقليص تنامي هؤلاء السكان أهمها :

1- تحديد حجم وأماكن رخص البناء

لقد عملت السلطات الإسرائيلية وفق سياسة تجميد البناء العربي داخل الحدود البلدية، ولضمان ذلك ماطلت في إعداد مخططات هيكلية للمدينة والتي بدونها لا يسمح قانونياً بالبناء. لكن في عام 1970 وبموجب خارطة هيكلية جزئية شملت البلدية القديمة والمناطق المحاذية مثل الطور ووادي الجوز، وسلوان، والثوري، رأس العمود والمنطقة الجنوبية من القدس بمساحة إجمالية قدرها 10800 دونماً. أعطيت لأول مرة منذ الاحتلال رخص تسمح للعرب بالبناء ولم يزد عدد هذه الرخص عن 50 رخصة فقط، وأمام الضغط الناتج عن هذه السياسة اضطرت البلدية إلى إحداث تغيير راديكالي عام 1971 ومنحت العرب نحو 400 رخصة مقابل 7000 رخصة منحت لإقامة شقق سكنية للمستوطنين اليهود في القسم الشرقي من المدينة.

عدد الوحدات السكنية لكل من العرب واليهود في القدس في فترات مختارة.

السنة	وحدات العرب السكنية في القدس الشرقية	وحدات اليهود السكنية في القدس الشرقية
1967 قبل الضم	12,000	-
1967 بعد الضم	21,490	38,534
1999	25,000	45,000

(المصدر: تفكجي، خليل، الاستيطان الجغرافي والديموغرافي واططارة في قضية

القدس. 2002)

وللوصول إلى هدف تحجيم وتقليص التواجد السكاني الفلسطيني في المدينة فقد أوجدت سلطات الاحتلال نظاماً قهرياً فيما يتعلق بسياسة ترخيص المباني السكنية

وغيرها، وحصرتها بصورة غير مباشرة في التقدم بطلبات رخص فردية للبناء وإخضاعها لسلم بيروقراطي وظيفي مشدد، بحيث تمضي سنوات قبل أن تصل إلى مراحلها النهائية وعلى الرغم من موافقة السلطات الإسرائيلية المعنية بالإسكان في القدس الشرقية على بناء 30,000 وحدة سكنية للمستوطنين في أيلول 1993 إلا أنها لم تعط التراخيص اللازمة لبناء 10,000 وحدة سكنية للفلسطينيين، برغم إقرار بلدية القدس 1980 بأن فلسطينيي القدس بحاجة ماسة لبناء 18,000 وحدة سكنية فوراً (جرادات، محمد. مصدر سابق).

ومن ناحية أخرى لقد وظف الاحتلال عدة اتجاهات أخرى في هذا الجانب أهمها عدم السماح بارتفاع المباني العربية في القدس الشرقية لأكثر من طابقين أو ثلاثة وهذا يحد من إمكانيات التوسع العمراني العمودي. وأمام النقص المتزايد في إعداد الشقق المتاحة للسكان العرب داخل حدود البلدية لم يكن هناك مفر سوى البحث عن مساكن خارج الحدود البلدية والضواحي المجاورة للمدينة أو في المدن الأخرى مثل رام الله والبييرة، وهكذا فإن هذا الاتجاه يحقق بصورة غير مباشرة أحد أهداف إسرائيل في مسألة التهويد.

وبخلاف مشكلة تراخيص البناء يعاني السكان العرب وخاصة الأزواج الشابة من مشكلة الحصول على سكن، حيث لا يكون بوسعهم سوى الهجرة من المدينة إلى المناطق المجاورة وتحتد المشكلة إذا كانت الزوجة لا تحمل هوية القدس فلا يسمح لها بالإقامة في المدينة الأمر الذي يعزز مسألة الهجرة لدى الأزواج الشابة ويحد من النمو الطبيعي للسكان العرب.

2- المناطق الخضراء والمحميات الطبيعية

انتهجت إسرائيل سياسة وضع أراضٍ فلسطينية صالحة للبناء والتوسع العمراني تحت بند المناطق الخضراء والمحميات الطبيعية وحرمان الفلسطينيين من استخدامها لأغراضهم السكنية، وفي الوقت نفسه كان يتم استغلال هذه الأراضي لبناء وحدات

سكنية استيطانية بشكل مكثف بعد أن تتم مصادرتها من أصحابها الأصليين، وكذلك يتم استخدامها لبناء مواقع أمنية وعسكرية عليها.

ولربما أوضح مثال على ذلك هو مصادرة أراضي جبل أبو غنيم جنوبي مدينة القدس الذي يمتلكه فلسطينيون "من بيت ساحور وأم طوبا، وتبلغ مساحته 1850 دونماً كانت قد أعلنت عنه السلطات الإسرائيلية مناطق خضراء تابعة لأراضي الدولة اليهودية، ولاحقاً أعلنت عن موافقتها على إقامة حي استيطاني عليه يستوطنه 45,000 مستوطن" (مصطفى ، وليد، 1998)، مع أن السكان الفلسطينيين في الأحياء التي تمت مصادرة الأرض منها يعانون من ضائقة سكنية فعلية، ومع بدء تنفيذ البناء الاستيطاني على الجبل فإن الحزام الاستيطاني حول القدس من الجنوب سوف يكتمل ليشكل حزاماً عازلاً بين جنوب الضفة الغربية ومدينة القدس.

الوضع القائم:

شهدت الفترة التي أعقبت قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بعد عام 1993، تطورا عمرانيا واسعا وملحوظا وسريعا داخل حدود المخططات الهيكلية المحلية الفلسطينية الواقعة خارج حدود بلدية القدس. وذلك بسبب حرمان المواطنين خلال الفترات السابقة جراء سياسة الخنق والقيود المفروضة على عمليات التطور العمراني وتلبية للطلب المتزايد على المساكن نتيجة للنمو الطبيعي وغير الطبيعي للفلسطينيين في هذه المناطق.

وقد تميز التوسع في عمليات البناء بشبة العشوائي وغير المنظم والذي تم التركيز فيه على توفير المسكن بغض النظر عن مستوى وتوفر البنية التحتية والمرافق والخدمات العامة. مما شكل عبئا على المؤسسات الرسمية المعنية بهذا الشأن والى إيجاد أنماط عمرانية جديدة ليس من السهل إيجاد حلول سريعة ومعقولة لمل تواجهه من مشاكل تعود أصلا إلى :

- (1) الانظمة والقوانين السارية التي فرضت واقعا لا بد من التعامل معه والتي ترجع أحيانا كثيرة للعهد العثماني. خاصة ما يتعلق بملكية الأراضي وتقسيمها إلى مشاع، وقف، وما ترتب عنها من إشكاليات. وما تبع ذلك من قوانين انتدابية وأوامر عسكرية إسرائيلية تتعلق بمصادرة الأراضي الأميرية لإقامة المستوطنات والمعسكرات ... الخ.
- (2) ملكية الأراضي وتسويته. من المعروف أن 70% من أراضي الضفة الغربية لم يتم إجراء أعمال التسوية لها وهذا بدوره أدى إلى أضعاف القدرة على السيطرة على هذه الأراضي لعدم توفر المعلومات عنها وعدم إمكانية إنتاج خرائط لها وبالتالي عدم التمكن من وضع خطط التنمية اللازمة لها إضافة إلى المشاكل والإشكاليات بين المواطنين حول موضوع الملكية لعدم وضوح الحدود والملكيات والتي سهلت جميعا أعمال الاستيطان الإسرائيلي وعمليات المصادرة لها.
- (3) المخططات الإقليمية واللوائية والهيكلية. فقد أدت هذه المخططات الوارد ذكرها سابقا إلى الحد من نمو وتطور التجمعات السكانية وسهلت إصدار العديد من المخططات الاستيطانية على الأراضي الفلسطينية.
- (4) الأوضاع السياسي. فقد أدى تعاقب العديد من الإدارات السياسية على فلسطين إلى خلل في السيادة والتقسيمات الإدارية والأمنية ومصادرة الأراضي.

مشاكل التخطيط المسبق:

أولا: البناء العشوائي:

أدى النمو الحضري المتسارع في الأراضي الفلسطينية وفي محافظة القدس وبالذات وفي التجمعات السكانية الملاصقة لحدود بلدية القدس تحديدا إلى مشكلات اقتصادية واجتماعية وصحية وأمنية وغيرها من المشاكل. وانتشرت مناطق البناء

العشوائي المفتقرة إلى الخدمات الضرورية كالكهرباء ومياه الشرب النقية وشبكات الصرف الصحي وتدهور جودة البيئة.

وتمثلت هذه الأنماط العمرانية باكتظاظ سكاني وانخفاض في مستوى ونوعية الخدمات المتوفرة فيها علاوة على المشاكل الاجتماعية والبيئية والاقتصادية الأخرى في كل من بلدة العيزرية، ابو ديس، عناتا، مخيم شعفاط، صاحية البريد، الرام ، مخيم قلنديا، وهي الأكثر وضوحا يليها بير نبالا، الجيب وبدو وقطنة، لقد ادي النمو الحضري المتسارع في تلك المناطق وغيره نظرا لهجرة المقدسين القسرية من داخل حدود البلدية بحثا عن مساكن لعدم توفرها أو لارتفاع تكاليف الأجرة داخل حدود البلدية إلى اقرب وربما الأرخص ثمنا مجاورة للمدينة والتي سببت هجرتهم والنمو الطبيعي لسكان تلك المناطق إلى ظهور ظاهرة البناء العشوائي في تلك المناطق التي تميز نمط العمران فيها قبل الاحتلال وقيوده بالمبعثر الطولي. وتمت عمليات البناء فيها دون التقيد بنظم ولوائح التخطيط العمراني وغالبا ما تفتقر إلى للخدمات الضرورية والملائمة وتعاني من مشاكل تتعلق بالحركة وسهولة الاتصال مما يصعب عمليات وصول بعض الخدمات الأساسية الأمنية والصحية لها.

ثانيا: الاعتداء على الأراضي بمختلف استعمالاتها مما أدى إلى الخلط والتداخل بين الاستعمالات المختلفة .

ثالثا: عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة وأتباع إجراءات الترخيص: مما يؤدي إلى عيوب وتجاوزات في النسق العمراني ويشكل خسارة في إيراد المالي للهيئات المحلية.

رابعا: ضعف مستوى الخدمات العامة: وتقصير العمر الافتراضي لها لعدم اخذ الاعتبارات الصحيحة عند إنشائها بل إن إنشاء العديد منها تلى التوسع العمراني.

خامسا: الآثار البيئية السلبية التي يفرضها النمط العشوائي للعمران .

سادسا: تدمير الأماكن الأثرية والتاريخية والسياحية والتراثية.

سابعاً: التأثيرات على الصعيد الاجتماعي العام والأسري وعلى النسيج المجتمعي الريفي ومدى القدرة على توفير المتطلبات الإضافية من الخدمات الناجمة عن التسارع في النمو.

ثامناً: زيادة معدلات الهجرة الداخلية وربما الخارجية عند بعض الفئات الاجتماعية لعدم كفاية الاحتياجات التنموية التطويرية لمواجهة النمو الطبيعي لسكان هذه المناطق.

تاسعاً: الخلط في تحديد الصلاحيات والامتيازات الإدارية والخدماتية بين التجمعات السكانية والحدود الجغرافية لها.

ما يجب عمله:

حرصاً على إنهاء ما هو موجود من آثار سلبية احتلالية وخصوصاً في مجال التخطيط العمراني ، ومن اجل النهوض بالتجمعات السكانية الفلسطينية عامة وفي محافظة القدس خاصة وتنميتها وتطويرها وتعزيز دورها في مستقبل الدولة الفلسطينية ولكي تمارس دورها كقلبا للدولة وعاصمة لها يتطلب رسم سياسة عمرانية عامة وخاصة لمحافظة القدس في مجال التخطيط العمراني الذي اطلعنا على واقعة الصعب ومشاكله العديدة المنوعة وآثارها المختلفة.

وحيث أن العمل في مجال التخطيط العمراني اقرب للفوضى يتم دون سياسة أو رؤيا واضحة هادفة وينطلق من سياسة احتلالية لكل ما هو فلسطيني وعلى وجه التحديد تهويدي لمنطقة القدس ويتم من خلال مكاتب ودوائر تنظيمية إسرائيلية ومكاتب هندسية تعمل لصالحها فان المطلوب أولاً تولى مؤسسات وطنية هذه الأمر من خلال مخطط عمراني وطني أولاً .

أما على المستوى الإقليمي والمحلي فيفضل مراعاة الخصوصيات والإمكانيات حيث يفضل أن تتبع سياسة اللامركزية في مجالات التخطيط الهيكلي المحلي مع مراعاة توفير الظروف والإمكانيات اللازمة لانجاحة. وقد باشرت وزارة الحكم

المحلي صاحبة الاختصاص في هذا المجال تبني أسلوب اللامركزية بإنشاء ثلاث أقسام للتخطيط في ثلاث مديريات في الضفة وقسم آخر في غزة مهمتها التعاون مع الجامعات الفلسطينية (بير زيت والنجاح) حيث توجد دوائر للتخطيط العمراني فيها تعمل بالتعاون مع الهيئات المحلية لأعداد المخططات الهيكلية من خلال متابعة وإشراف وتنسيق الإدارة العامة للتخطيط العمراني في وزارة الحكم المحلي والشراك الهيئات المحلية (وزارة الحكم المحلي، 2005).

ولمتابعة تنفيذ السياسة العامة للوزارة اعتمدت الوزارة عام 2003م مشروع المترو بوليتان الذي يعتبر شكلا آخر من أشكال التخطيط العمراني، والذي يعتقد أنه الأنسب لمواجهة التغيرات التي حدثت على الأوضاع العامة في الأراضي المحتلة وبخاصة بعد تولى السلطة الفلسطينية مسؤولياتها وما نجم عن تركيز فرص العمل بمنطقة جغرافية معينة مما سبب ضغطا اجتماعيا واقتصاديا وزيادة في الاحتياجات . دفعت بالوزارة إلى إيجاد حلا مناسباً لها . فقد رأت الوزارة أن حل هذه المشكلة التخطيطية ممكناً من خلال هذا النوع من المشاريع الذي يشكل نموذجاً للإدارة التخطيطية الفعالة، وذلك لأنه يراعي في إطاره العام البعد الداري . وقد شرع بتنفيذ المشروع في منطقة الوسط (رام الله، والبيرة، وبيتونيا وبعض القرى المحيطة). وقد تم الانتهاء من مرحلته الأولى المتعلقة بالدراسات وجمع المعلومات وستبدأ المرحلة الثانية قريباً والتي تتعلق بالسيناريوهات والاقتراحات والحلول والبدائل ثم المرحلة الثالثة وهي مرحلة التنفيذ والمتابعة.

كما تقوم الوزارة حالياً بالإشراف والمتابعة للبدء بإعداد مشاريع هيكلية محلية ل (22) هيئة محلية في الضفة الغربية (16) وقطاع غزة (6). وتعد الوزارة خطتها لأعداد 100 مشروع هيكلية آخر ، بالإضافة إلى ما ستقدمه من دعم لمراكز المحافظات والبلديات الكبيرة البالغ عددها عشرة مراكز من أجل استكمال أو تحديث مخططاتها الهيكلية (نفس المصدر).

النتائج والتوصيات:

- من خلال ما تم استعراضه في هذه الدراسة يمكن تلخيص النتائج التالية:
- (1) اقتصار المخططات الهيكلية المتوفرة والتي تم إعدادها خلال فترات الاستعمار والاحتلال المتعاقبة على فلسطين لخدم وتلبية احتياجات أجنبية وعدم توفير مخططات جديدة شاملة تحقق المصالح الوطنية الفلسطينية حتى الآن.
 - (2) يشكل تنفيذ إسرائيل لمخططاتها الاحتلالية كمخطط 83/1 ومشروع طريق 50 ومشروع مخطط غلاف القدس وخريطة أوصلو وتقسيمها للأراضي الفلسطينية (أ ، ب، ج، القدس) عوائق قائمة لا يمكن بوجودها تنفيذ أي مخطط هيكلية على المستويات الإقليمية أو المحلية.
 - (3) أدت سياسات العزل التي تبنتها إسرائيل منذ احتلالها للضفة الغربية وحتى اللحظة إلى قتل مخططات الترابط والتواصل الريفي الحضري في جميع أراضي الضفة الغربية وفي محافظة القدس على وجه التحديد.
 - (4) نتج عن مصادرة إسرائيل ل 58% من أراضي الضفة الغربية وتنفيذ سياسة الكنتنة منع التفكير في رسم مخططات التوسع العمراني الأفقي والامتداد الحضري وفرض سياسة التبعية الاقتصادية علة التجمعات الفلسطينية التي حرمت من استغلال أراضيها.
 - (5) صعوبة توفير خدمات البنية التحتية والمرافق المشتركة للتجمعات الفلسطينية حتى المتجاورة منها بسبب ما فرض عليه من فصل وحصار وبسبب عدم توفر المساحات اللازمة والتكاليف الباهظة بواقعها الحالي مما أدى إلى تدهور الأوضاع البيئية بوجه عام.
 - (6) ارتفاع معدلات الكثافة السكانية وتفاقم مشكلة النقص في المساكن وارتفاع أسعار الأراضي وصعوبة الحصول على تراخيص للبناء أثرت مجتمعة في تنامي ظاهرة السكن العشوائي وغير المنظم الذي ترتب عليه مشاكل اجتماعية واقتصادية وتراثية جمة.

(7) ارتفاع معدلات الهجرة الداخلية من داخل محيط القدس الشرقية وإحيائها التي ضمتها إسرائيل إلى المناطق المحيطة بها في محاولة لتفريغ المدينة وتهويدها.

من خلال ما تم استعراضه من نتائج وما ورد من واقع يمكن عرض التوصيات التالية:

(1) ضرورة تفعيل الوعي والمشاركة الشعبية في فهم واستيعاب أسباب وإبعاد الواقع العمراني الحالي والتعاون على تحقيق الصمود من خلال التعاون والتنسيق المؤسسي والفردى، والعمل على تنظيم الواقع بغض النظر عن صعوبة الظروف.

(2) العمل على المستوى الرسمي على إلغاء المخططات الاحتلالية والانتدابية والقوانين والإحكام والأنظمة السابقة .

(3) رسم إستراتيجية عمرانية شاملة تراعي خصوصية القدس كمحافظة ومدينة على اعتبار عدم وقوعها تحت الاحتلال وفي حال استمرار احتلالها لمواجهة السياسات الإسرائيلية وإبطال مفعولها.

(4) إيجاد الحلول المناسبة لتجاوز سياسات العزل وعدم التواصل الحضري وتطوير مجالات مجالس الخدمات المشترك.

(5) وضع الخطط والبرامج التي من شأنها المحافظة على جودة البيئة واستصدار القوانين والتشريعات اللازمة لها.

الخاتمة:

إن ما توجهه التجمعات السكانية في محافظة القدس خاصة وفي الأراضي الفلسطينية عامة والتي تكاد تتفرد به عالميا سواء على مستوى الأرض أو الإنسان في مجال المعيشة والسياسة والاقتصاد والتنمية وغير ذلك تحتم على الجهات المسؤولة العمل بكل جهد وشفافية من أجل تأسيس قوي متين لدولة عصرية تشير مخططات

الاحتلال إلى عكس ذلك. أن حل ذلك لن يتأتى الأمن خلال خطة تنموية وطنية شاملة مستدامة .

إن استغلال ما هو متوفر من إمكانات وموارد مادية كانت أم بشرية بشكل سليم وامثل لن يتحقق إلا من خلال خطة عامة هادفة يكون التخطيط العمراني احد أهم أركانها. وطالما أن ما هو موجود من مخططات عمرانية جاء بهدف تعطيل ذلك فان الضرورة تملي وضع خطة عمرانية شاملة قادرة على تجاوز المشاكل والثغرات التي ألصقت بها قسرا .

وبالرغم من المحاولات الجادة التي قامت بها المؤسسات الفلسطينية المختلفة طيلة الفترات السابقة إلا أن هذا الاتجاه لم يعد كافيا بل يحتاج إلى المزيد من الجهد والتعاون المؤسسي والمجتمعي للتسريع في زوال الاحتلال وآثاره الذي يعد العقبة الكأداء أمام كل ذلك.

إن الواقع الفلسطيني في القدس ومحفظتها لا يحتمل التباطوء فقد هود الاحتلال القسم الأعظم من المحافظة وصادر 90% من أراضيها وعزلها عن محيطها الفلسطينية بقتل الاستيطان ولا زال الإنسان الفلسطيني يجهل أو يتجاهل الإبعاد التي ستترتب على ذلك وكلا الامرين يؤدي إلى التأخير والتأثير السلبي على أي خطة عمرانية تنموية تلبي تطلعات واحتياجات الإنسان الفلسطيني حاصرا ومستقبلا. وتعيق قيام دولته وعاصمتها .

المصادر:

- (1) انطوني كوين، التنظيم الهيكلي الإسرائيلي للمدن في الضفة الغربية، القانون والبولدوزر في خدمة الاستيطان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ترجمة محبوب عمر وخالد بطراوي، بيروت، 1995.
- (2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج النهائية ، تقرير السكان الأراضي الفلسطينية ، الجزء الأول، 1999.
- (3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الهجرة في الأراضي الفلسطينية، الجزء الأول، شمال الضفة الغربية، 2000.

- (4) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة بشأن المستوطنات البشرية (الموئل الثاني) اسطنبول، تركيا 3-14 حزيران/يونيه 1996، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق الثاني، الفصل الرابع، القسم جيم.
- (5) الجهاز المركزي للإحصاء، محافظة القدس، رام الله. 1998.
- (6) عبد الهادي، مهدي، الخطاب السياسي الفلسطيني الجديد، مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني، جامعة بير زيت، 1998.
- (7) الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، القدس (باسيا)
- (8) إبراهيم الدقاق مشكلة السكن في الأراضي المحتلة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981.
- (9) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، 3-14 حزيران/يونيه 1992. المجلد الأول. (مطبوع الأمم المتحدة رقم المبيع G.93.I.8) القرار الأول، الملحق الثاني، الفقرة 35. - 7
- (10) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة بشأن المستوطنات البشرية (الموئل الثاني) اسطنبول، تركيا 3-14 حزيران/يونيه 1996، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق الثاني، الفصل الرابع، القسم جيم.
- (11) الافغاني ، امجد، واقع السكان وألسكان في مدينة القدس، المجمع العلمي للأبحاث، القدس، 2004.
- (12) وزارة الحكم المحلي ، دراسة المخططات الهيكلية في فلسطين، رام الله، (دراسة غير منشورة، 2005 (
- (13) جرادات ، محمد، الهجرة من مدينة القدس، نحو استراتيجية فلسطينية تجاة القدس، بير زيت، مركز دراسات وتوثيق المجتمع. 1998.
- (14) مصطفى ، وليد، نحو استراتيجية فلسطينية تجاة القدس، بير زيت، 1998.
- (15) تفكجي، خليل. الاستيطان الجغرافي والديموغرافي وأخطارة في قضية القدس، بحث غير منشور، 2002.

- 1)Nakhleh, E. A., : The West Bank and Gaza Towards the Making of a Palestinian state. American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1979.
- 2) Abid, Samih, Rural Development Planning Areas , with Special Reference to the West Bank, PhD Thesis, University of Liverpool.1987
- 3) Sámi hadawi, Jerusalem Map Scale 1; 10000 New York 1965.
- 4) Jerusalem Statistical Year Book, 1995 1993 Jerusalem
- 5) Jerusalem Institute of Israel Studies, Statistical Year Book of Jerusalem, 2002.
- 6) Bet Salem Netgat net news 96 springs.